

المحور الثالث: أشكال الدبلوماسية

تتطور الدبلوماسية بتطور العصور من حيث الأشكال والأهمية في حياة الدول والأفراد والمنظمات الدولية وبالتالي فالحاجة إلى الدبلوماسية أصبحت في الزمن الحاضر مهمة لدرجة أن أي دولة لا يمكنها أن تعيش بدون التفاعل في المجتمع الدولي الذي يحيط بالدول السيدة، ومن هنا فأشكال الدبلوماسية اليوم تبدو عديدة بالنظر لتعدد تفاعلات المجتمع الدولي والحاجة للدول الأخرى والمنظمات الدولية.

1- الدبلوماسية الثنائية

العلاقات الثنائية هي العنصر التأسيسي للعلاقات الدولية أو كما يسميها توماس جومارت الشكل الأساسي للعبة الدبلوماسية، حيث يمكن رؤية مركزية العلاقات الثنائية في المستويات التاريخية والإستراتيجية والعديدية، فعلى المستوى التاريخي بدأ استخدام العلاقات الدبلوماسية بين الدول من خلال البعثات الرسمية في القرن السابع عشر بين الممالك الأوروبية، وهو ما يعادل ما يمكن تسميته "بالدبلوماسية التقليدية" أو "الدبلوماسية القديمة"، حيث اعترف مؤتمر ويستفاليا عام 1648 بالمساواة بين جميع الدول ذات السيادة، والتي تم الاعتراف المتبادل بها من خلال استقبال وكلاء قنصلين أجنبيين، تميزت هذه الدبلوماسية الثنائية الأوروبية التي انتشرت حتى الحرب العالمية الأولى بالدور المركزي الذي لعبته السفارات، ودرجة عالية من السرية في المفاوضات والروابط التي نشأت من خلال التزاوج بين العائلات الحاكمة الكبرى التي تزامنت مع التحالفات السياسية، حيث أدت الإمبراطوريات الاستعمارية وإنهاء الاستعمار لاحقاً إلى تطور وفرة من أنواع العلاقات الثنائية الأخرى بين أوروبا وبقية العالم. يمكن بعد ذلك استكشاف الدور المركزي للعلاقات الثنائية في الدبلوماسية من خلال دورها الإستراتيجي في تعزيز المصالح الوطنية وهيكله المفاوضات الدولية من خلال وزارات الخارجية والسفارات والقنصليات.

تظل الدبلوماسية الثنائية في الواقع أفضل أداة لحماية مصالح الدولة، سواء من خلال التجارة والاستثمارات أو من خلال تعزيز صورة الدولة وثقافتها. بالإضافة إلى ذلك تعد العلاقات الثنائية مرحلة مهمة للانخراط في المفاوضات الدولية، حيث يتم تطوير المصالح المشتركة أولاً على المستوى الثنائي من أجل بناء تحالفات وإبراز هذه المصالح بشكل أكثر فاعلية في المفاوضات متعددة الأطراف.

تميل العلاقات الثنائية إلى أن تكون مفضلة عندما ينظر إليها الفاعلون على أنها ميزة تكتيكية وبالتالي غالباً ما يتم إجراء العلاقات الثنائية كتفاعل إستراتيجي، وصراع على السلطة حيث يتم دفع الجهات الفاعلة من خلال مصالحها الخاصة بدلاً من الرغبة في أن تكون شاملة. حيث يعتبر التحدي في العلاقات الثنائية هو النجاح في متابعة هذه المصالح من خلال التعاون دون تقويض سيادة الفرد وحرية التصرف.

نظراً للدور المركزي الذي لعبته العلاقات الثنائية تاريخياً وإستراتيجياً فهي أيضاً في قلب العلاقات الدولية، على الرغم من أن العلاقات متعددة الأطراف قد أصبحت متنوعة ومكثفة بشكل متزايد منذ النصف الثاني من القرن العشرين، ولاسيما اعتباراً من التسعينيات كانت محط اهتمام متزايد من علماء العلاقات الدولية،

إلا أن العلاقات الثنائية لا تزال حتى يومنا هذا هي الوجهة المركزية للاتفاقات التي تم التوصل إليها دولياً، فمن سنة 1990 إلى سنة 1999 سجلت الأمم المتحدة توقيع أكثر من 5000 معاهدة ثنائية تغطي مجالات الاقتصاد والتمويل، السياسة و المجال العسكري.

تخضع الدبلوماسية الثنائية لمجموعة إجراءات حيث توفر البعثات الدبلوماسية والمعاهدات الدولية الأسس المؤسسية للعلاقات الثنائية، تقيم الدول علاقات دبلوماسية عندما تتمتع باتصالات مستمرة دون عوائق، فالحفاظ على مثل هذه العلاقات الدبلوماسية يقوم على أساس الاتفاقات بين الدول، بالإضافة إلى هذه القدرة على التواصل فإن العلاقات الثنائية تتمحور حول العلاقات بين رؤساء الدول و/أو الحكومات والسفارات، أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، العلاقات بين المجتمعات المدنية، العلاقات بين رؤساء الدول والحكومات حيث الزيارات الرسمية هي جزء لا يتجزأ من العلاقات الثنائية، تشمل زيارات الدولة رئيس الدولة وتشكل أعلى مستوى من الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين وهي تتطوي على مجموعة من التبادلات التي تمس الكثير من القطاعات وعادة ما تستمر لأكثر من يوم واحد.

كما تشمل القمم الثنائية أيضاً رؤساء دول أو حكومات وتعد بانتظام وفقاً لجدول زمني يضعه مختلف الشركاء، مثلاً تعقد الدول الأوروبية مؤتمرات قمة ثنائية (سنوية أو كل سنتين) على وجه الخصوص للمشاركة في مفاوضات تمهيدية قبل اجتماعات قمة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الدول المجاورة و/أو الحلفاء، هناك أنواع عديدة من الشراكات الثنائية التي تؤدي إلى اجتماعات قمة رفيعة المستوى، بما في ذلك الشراكات العالمية والشراكات الاستراتيجية والحوارات الأمنية، تؤدي القمم والزيارات وظائف مختلفة على سبيل المثال قد يتم إرسال إشارة دبلوماسية حول أهمية علاقة ثنائية معينة من خلال تعزيزها ودفعها إلى الهدف المعين، خاصة في القضايا التي لا يمكن للسفارات التعامل معها، ويتم التوقيع على الإعلانات و/أو الاتفاقات الملزمة.

نظراً للدور الذي تلعبه هذه الاجتماعات في تشكيل العلاقات الثنائية-أكثر من الأشكال الأخرى للعلاقات الدولية-يتم إبراز هوية ودور رؤساء الدول والحكومات فضلاً عن جودة علاقاتهم الشخصية، حيث يُنظر إلى هذه الأخيرة على أنها تؤثر بشكل مباشر على مضمون العلاقات الثنائية والتقدم المحتمل في التعاون وتسوية النزاعات، يعتبر هذا صحيح بشكل خاص في دراسة العلاقات بين الأنظمة الديمقراطية، فمن منظور التاريخ الدبلوماسي يمكن للمرء أن يفحص علاقاتهم من خلال الإعلانات والإيماءات والرموز التي تحدث في الاجتماعات الثنائية، كما يمكن أن توفر الاستراتيجية الدبلوماسية الوصول إلى الملاحظات التحضيرية قبل الزيارات والمراسلات، كما تلعب المذكرات التي يكتبها رؤساء الدول والحكومات في نهاية فترة ولايتهم مصدر رئيسي آخر للمعلومات في فهم طبيعة العلاقات بين رؤساء الدول و/أو الحكومات.

في حين أن هوية رؤساء الدول والحكومات عامل مهم في تحديد التطورات الرئيسية في العلاقات الثنائية فإن أعمالها الروتينية اليومية والتحضير للأحداث الرئيسية هي نتيجة العمل الذي يقوم به الدبلوماسيون والسفارات، للقيام بهذا العمل يتم تقسيم السفارات إلى أقسام مختلفة حسب قطاعات النشاط.

تخضع هذه الإدارات لإشراف وزارة الخارجية أو ما يسمى بالوزارات الفنية (البيئة، النقل، التعليم والبحث، الدفاع، الصحة، العدل، الثقافة)، يتمثل دور هذه الإدارات في تنفيذ السياسات المقررة على المستوى الوطني، ومع ذلك فإن العلاقات الخاصة في مجالات محددة من السياسة العامة المنبثقة عن التبادلات الفنية قد تؤدي أيضاً إلى سبل جديدة للتعاون بين البلدان، تاريخياً كان الاقتصاد والتجارة أول مجالات عمل السفارات ابتداءً من القرن السادس عشر، كانت مهمة القنصل-بالإضافة إلى حماية مواطني بلده في الخارج-تتمثل في توفير المعلومات حول أي شيء يمكن أن يسهل أو يعيق التجارة مع بلد إقامته، في أواخر القرن التاسع عشر تم تخصيص الجانب الاقتصادي للسفراء، ثم أصبحوا مسؤولين عن التفاوض بشأن المعاهدات الثنائية حيث زاد العدد بسرعة في مجالات التجارة والاقتصاد، ولاسيما فيما يتعلق بالمستعمرات كانت هناك قطاعات متنوعة تتطوي على مصالح تجارية: الصادرات، البنية التحتية، النقل والاتصالات. كما يحدد كيسلر أنه لم تكن العلاقات في فرنسا بين المصالح السياسية والاقتصادية خالية من المشاكل في تبادلاتها مع المستعمرات السابقة، فخلال الستينيات تميزت شبكات الرئاسة الفرنسية التي تم إنشاؤها من طرف مستشار ديغول والتاجر السابق جاك فوكارت بعلاقات شخصية والسعي لتحقيق المصالح المشتركة بين الممثلين الفرنسيين (الدبلوماسيين) ورؤساء الديكتاتورين الأفارقة ورجال الأعمال الفرنسيين من شركات مثل Elf و Total.

شهدت السبعينيات ظهور الاقتصاديات المتحررة محلياً وعلى المستوى الدولي تأسيس الأنظمة الدولية التي تنظم التجارة التي قيدت نطاق عمل الدول، حيث كانت الاتفاقيات الاقتصادية الوحيدة التي بإمكانهم التفاوض عليها بشكل ثنائي مع الأنظمة السياسية التي ليس لديها اقتصاد سوق أو كانت هشة للغاية، بالإضافة إلى ذلك تتخذ الشركات متعددة الجنسيات اليوم دبلوماسيتها الخاصة والتي غالباً ما تفلت من السيطرة السياسية الوطنية، وبالتالي أصبحت العلاقات الثنائية بين الدول عبر سفاراتها أقل مركزية في المجالات الاقتصادية، حيث يشمل مجال العمل الرئيسي الثاني للسفارات التعاون السياسي والعسكري والخدمات السرية.

بالإضافة إلى التبادلات الاقتصادية كان جمع المعلومات حول الوضع السياسي أو الأمني المحلي على سبيل المثال دائماً أحد المهام الرئيسية للسفارات، لكن الإنترنت والقنوات الإخبارية التي تعمل على مدار الساعة توفر الآن قدرًا كبيرًا من المعلومات التي قدمتها السفارات ذات مرة إلى الدولة التي تمثلها، بالإضافة إلى الوكلاء من أجهزة المخابرات عاملين في جميع السفارات، سواء تم تحديدهم على هذا النحو أو العمل المتخفي كمستشارين ثقافيين أو ملحقين إنسانيين على سبيل المثال.

في حين أن المعلومات قد تكون متاحة بسهولة أكبر في الوقت الحاضر، إلا أن هناك أيضاً تعاوناً أكبر بين الدول ويتمثل دور المهام العسكرية على وجه الخصوص في تعزيز التعاون الدولي في قضايا الأمن والدفاع، اعتماداً على عمق العلاقة قد يأتي الملحق العسكري أو الملحق الدفاعي بفريق يتألف من ممثلين عن كل جيش وكذلك من الوكالات المسؤولة عن حيازة الأسلحة، كذلك تلعب السفارات دوراً مهماً في

العلاقات الثقافية والحركة وفي التعاون بين الجامعات، وقد يشمل ذلك إنشاء معاهد وطنية تتيح الوصول إلى الأنشطة الثقافية ودورات اللغة والمنح التعليمية حيث عادة ما يتم تنفيذ المبادرات في هذا المجال مع جهات فاعلة من المجتمع المدني.

-العلاقات الثنائية والسياق متعدد الأطراف

لا يمكن استكشاف العلاقات الثنائية دون النظر في كيفية ملاءمتها للإطار متعدد الأطراف للعلاقات الدولية المعاصرة، سواء في المفاوضات داخل المنظمات الدولية أو في الشؤون الإقليمية، في الواقع كما لاحظ رينشارد نيوستادت أن الواقع ليس ثنائياً، حيث يرى بعض الباحثين أن التعددية على الصعيد العالمي والطابع الأوروبي على الصعيد الإقليمي جعلت العلاقات الثنائية والمفاوضات غير ضرورية، مع ذلك فقد أظهر آخرون أن مثل هذه المستويات من العمل الدولي تستند إلى تعدد العلاقات الدبلوماسية الثنائية، والحاجة إلى تنسيق السياسات تزيد من أهميتها، لكن هذا يتطلب جميع المفاوضات المتعددة الأطراف (على سبيل المثال في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية) مفاوضات مسبقة وبناء تحالفات على المستوى الثنائي، بالتالي فإن العلاقات الثنائية لا تزال ضرورية كشرط لا يمكن الاستغناء عنه في عالم متعدد الأطراف، في المقابل انتشرت التعددية في جميع أنشطة وزارات الخارجية (هناك قسم للعولمة في وزارة الخارجية الفرنسية)، خارج الإدارات الجغرافية (الشرق الأوسط أو أوقيانوسيا على سبيل المثال) التي حافظت بشكل رئيسي الأنشطة الثنائية، وفي أوروبا أدى تكامل السياسات في جميع القطاعات أيضاً إلى زيادة الروابط الثنائية المباشرة بين الإدارات الفنية، وبالتالي فإن العلاقات الثنائية تقع عادة في سياق متعدد الأطراف سواء كان إقليمياً أو قطاعياً، اعتماداً على القضية قد يكون لبعض العلاقات الثنائية وزن أكبر من غيرها، لقد أثرت العلاقة الفرنسية الألمانية التي يُنظر إليها على أنها علاقة أساسية لبناء أوروبا على تطور المؤسسات الأوروبية وهي جزء لا يتجزأ من تلك الشبكة المؤسسية، قد يتم تفسير العلاقات الثنائية الأخرى بشكل خاص للتعامل مع مسائل محددة حيث تتماشى مع المصالح، وبالتالي قد تؤثر الشراكات الثنائية على المفاوضات على المستوى متعدد الأطراف، في المقابل تميل العلاقات الثنائية القوية إلى التأثير على الاستراتيجيات والمواقف الوطنية في الساحات متعددة الأطراف، من ناحية أخرى قد تؤدي العلاقة الثنائية التي تعتبر بالغة الأهمية إلى التأثير في أي مفاوضات متعددة الأطراف، بالتالي إلى اتخاذ الحكومة موقفاً يبدو أنه لا يتماشى مع المصالح الوطنية بهدف الحفاظ على تلك العلاقة الثنائية، على العكس من ذلك قد يكون للعلاقات الثنائية المتنازعة تأثير في عرقلة العلاقات متعددة الأطراف: فمثلاً تستمر العلاقات المضطربة بين اليونان وتركيا فيما يتعلق بجزيرة قبرص في اختبار تماسك منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) و الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، بالتالي قد تؤدي القضايا المتعددة الأطراف إلى اختلافات وتضرر بالعلاقات الثنائية، كما توضح مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التي بدأت في أوائل عام 2017 بوضوح المركزية المستمرة للعلاقات الثنائية في أوروبا وتمثل

صعوبات جديدة في إدارة تلك العلاقات في سياق دولي متغير في قبضة المفاوضات الصعبة وبالتالي فإن المؤسسات المتعددة الأطراف تخلق قيودًا وفرصًا محددة لإجراء العلاقات الثنائية.

2-الدبلوماسية متعددة الأطراف

الدبلوماسية متعددة الأطراف قديمة قدم دبلوماسية الدولة تقريبًا، حيث تتعامل اليوم مع مجموعة من القضايا الدولية: الحرب والسلام، حقوق الإنسان، التجارة، البيئة، بالمعنى الدقيق تشمل الدبلوماسية متعددة الأطراف العلاقات بين ثلاث دول على الأقل، من الناحية العملية غالبًا ما تجمع عشرات الدول (يمثلها دبلوماسيوها ووفودها) وعددًا متزايدًا من الجهات الفاعلة غير الحكومية .

واجهت دبلوماسية الدول مهمة متعددة الأطراف صعبة للغاية عندما تمت تسوية حرب الثلاثين عامًا 1616-1648 والتي أدت إلى مواجهة كبيرة بين القوى التي دمرت أوروبا، حيث اجتمع 194 وفدا يمثلون كيانات سياسية من المدن الحرة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى الملكيات الأوروبية الكبرى تفاوضوا على معاهدة ويستفاليا 1648، ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر استمرت الخلافات بين الأسر الحاكمة والسيطرة على الأرض في إشعال حروب مستمرة (لاسيما في فرنسا لويس الرابع عشر). فكثيرًا ما كانت تؤدي الجهود الدبلوماسية إلى دمج التبعات الإقليمية لهذه الحروب في المعاهدات، حيث تم تنفيذ هذه الممارسة الدبلوماسية في مؤتمرات واسعة، من خلال 80 وفداً شاركوا في مؤتمر أوترخت (1712-1713) على سبيل المثال لتسوية الحرب الإسبانية، بعد قرن جمع مؤتمر فيينا (1814-1815) أكثر من 200 رئيس بعثة دبلوماسية من جميع أنحاء أوروبا ووضع حد للحروب النابليونية، حيث أعاد المؤتمر رسم خريطة أوروبا (تم تقليص فرنسا إلى حدودها عام 1789) وأسس التضامن بين الممالك الأوروبية حول مبدأ الأسرة الحاكمة الذي تعرض لسوء المعاملة خلال الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية، مع ذلك كانت الدبلوماسية متعددة الأطراف في مؤتمر فيينا مدفوعة إلى حد كبير بالقوى الأربع الكبرى التي هزمت نابليون (بريطانيا، بروسيا، النمسا-المجر، روسيا) فقد تم توسيع مؤتمر فيينا بسبب تحالف أوروبا-وهو تحالف بين القوى الأربع دُعيت إليه فرنسا أثناء استعادة (بوربون)-مما أدى إلى اجتماعات منتظمة لاسيما على مستوى السفراء، لكن انهار التحالف الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع حروب جديدة في أوروبا (حرب القرم في 1854-1855، حروب الوحدة الإيطالية في 1870، والحرب الفرنسية البروسية في 1870) وانهارت بشكل دائم عندما ظهرت التحالفات العدائية. شكلت التحالف الثلاثي ضد الوفاق الثلاثي بداية الحرب العالمية الأولى ففي غضون ذلك بدأت الدبلوماسية الأوروبية بالانفتاح على بقية العالم من خلال مؤتمرات السلام في لاهاي (1899 و 1907) وكانت تضم 44 دولة من أصل 57 دولة ذات سيادة في ذلك الوقت.

أعيد تأسيس الدبلوماسية متعددة الأطراف في نهاية الحرب العالمية الأولى عندما تم التفاوض على معاهدة فرساي في عام 1919 بمشاركة 70 مندوبًا يمثلون 27 دولة، ولكن هنا أيضًا كانت المفاوضات مدفوعة بالقوى الفائزة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، في حين تم استبعاد الدول المهزومة التي

كان عليها أن تدفع ثمناً باهظاً وخاصة ألمانيا، كانت الدبلوماسية متعددة الأطراف في فرساي بمثابة عودة إلى سياسات القوة على الرغم من المبادئ الجديدة "للدبلوماسية الأخلاقية" التي أظهرها الرئيس ويلسون . ومع ذلك أدت معاهدة فرساي إلى إنشاء عصبة الأمم أول منظمة أمنية جماعية في التاريخ مع 60 دولة عضو في أوائل الثلاثينيات، لكن الحزب الوطني الليبرالي منذ البداية أثر على انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة فرساي التي لم يصادق عليها مجلس الشيوخ، وكشف تدريجياً عن عدم قدرة الديمقراطيات الأوروبية على الحد من استيلاء الدول الاستبدادية والشمولية على السلطة خلال الثلاثينيات، مع ذلك كانت الجبهة الوطنية نقطة حاسمة في إضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية متعددة الأطراف، بينما كانت دبلوماسية المؤتمرات من ويستفاليا إلى فرساي تجري بشكل خاص كانت الدول الأعضاء تتفاوض الآن داخل عصبة الأمم وترسل دبلوماسيين مقيمين إلى المقر الرئيسي لها في جنيف، فغالباً ما يشار إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف على أنها برلمانية أو مؤسسية وفقاً للقواعد التي أقرها ميثاق الجبهة الوطنية، ولاسيما المساواة بين الدول الأعضاء والقاعدة المتعلقة باتخاذ القرار بالإجماع، في حين عززت نهاية الحرب العالمية الثانية إضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية متعددة الأطراف بإنشاء الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع ذلك فإن المفاوضات حول ولادة هذه المنظمات كانت مهيمنة كما كانت دائماً، بالفعل فإن ميثاق الأمم المتحدة الذي وقعه ممثلو خمسين دولة في ختام مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945 قد تم إعداده إلى حد كبير من قبل الولايات المتحدة أثناء الحرب (تطلب إعلان الأمم المتحدة التوقيع عليه من قبل الدول المتحاربة ضد دول المحور في 1942) ثم تم تعديلها خلال مفاوضات وثيقة مع المملكة المتحدة وروسيا والصين في ديمبارتون أوكس في 1944.

هكذا يكشف تاريخ الدبلوماسية متعددة الأطراف من عام 1815 إلى عام 1945 عن سمتين أساسيتين:

-ركزت المفاوضات على القضايا الرئيسية للحرب والسلام

-ظلت مدفوعة إلى حد كبير من قبل القوى الكبرى، لكن ما تغير في القرن العشرين هو أن الدبلوماسية متعددة الأطراف بدأت في إطار العولمة خارج أوروبا بينما أصبحت مؤسسية، وذلك أساساً من خلال التفاعل داخل ساحة المنظمات الدولية الكبيرة، حيث وضعت الحرب الباردة حداً لتوسيع الدبلوماسية متعددة الأطراف في الأمم المتحدة على وجه التحديد وقد انعكس هذا بالفعل في الخمسينيات من القرن الماضي من خلال استقطاب الجمعية العامة للأمم المتحدة بين الدول المنتسبة إلى المعسكر الغربي وحلفاء الكتلة الاشتراكية، توقف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي زاد عدده من 11 إلى 15 عضواً في الستينيات على الفور عن كونه الهيئة الجماعية لحل النزاعات العالمية المنصوص عليها في ميثاقه وأصبح ساحة للمواجهة بين الشرق والغرب، حيث تم استخدام حق النقض من قبل السوفييت بالضبط 120 مرة بين عامي 1946 و 1989 والأمريكيين 63 مرة خلال نفس الفترة وبشكل منتظم من قبل قوة أو أخرى لرفض مشاركة الأمم المتحدة في النزاعات التي كانت متورطة فيها، من المؤكد أنه خلال الحرب الباردة نجح الشرق والغرب في التعاون في عدد قليل من القضايا في الدبلوماسية متعددة الأطراف (في التفاوض بشأن

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968 واتفاقات هلسنكي في عام 1975 في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا)، فخلال الحرب الباردة ككل تم عرقلة الدبلوماسية المتعددة الأطراف إلى حد كبير، في الوقت نفسه أدى إنهاء الاستعمار وظهور دول مستقلة كذلك حركة عدم الانحياز إلى إضافة تقسيم بين الشمال والجنوب ضمن الدبلوماسية متعددة الأطراف عقب مؤتمر باندونغ (إندونيسيا 1955) و تم إنشاء مجموعة 77 في عام 1964 في جنيف والتي بدأت النشاط في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السبعينيات من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، هكذا فإن الدبلوماسية المتعددة الأطراف لم تعد تؤكد ديناميكيتهما في الأمم المتحدة حتى نهاية الحرب الباردة، حيث نجح مجلس الأمن في إعادة فاعلية الممارسات الجماعية في القضايا الأمنية الرئيسية من خلال الرد بقوة على ضم العراق للكويت في عام 1990 (بفرض عقوبات وإضفاء الشرعية على استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في أوائل 1991) زيادة مشاركة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في أوائل التسعينيات (على الرغم من الإخفاقات المأساوية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا) كان مجلس الأمن يتبنى حوالي 80 قرارًا سنويًا لكن الجمود عاد إلى الظهور كلما اختلفت القوى الكبرى عندما غزت إدارة بوش العراق من جانب واحد في عام 2003 على سبيل المثال، أو في الصراع السوري عندما مارست روسيا بوتين حق النقض اثني عشر مرة فيما بينها من 2011 إلى 2018 لحماية نظام بشار الأسد من أي قرارات حاسمة.

3- الدبلوماسية الاقتصادية

ارتبطت الاستراتيجيات الوطنية بدبلوماسية اقتصادية متعددة الأطراف بين العديد من الاطراف مثلا الشراكة عبر المحيط الهادئ التي تمت في عام 2008 بين اثني عشر دولة بما في ذلك الولايات المتحدة، الشراكة الاقتصادية الشاملة التي تأسست في عام 2012 بين ستة عشر دولة عضو بما في ذلك الصين.

يتضح من برنامج الإنعاش الأفريقي للألفية الذي قدمه رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي في منتدى دافوس عام 2001 وهو أحد مصادر المبادرة الأفريقية الجديدة (NAI) التي تم تبنيها من قبل منظمة قمة الوحدة الإفريقية في لوساكا في عام 2001 ، وأعيدت تسميتها نيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. في الوقت نفسه، تم التوقيع على اتفاق إطاري في عام 2000 بين جنوب إفريقيا والميركوسور، مما أدى إلى اتفاقية التجارة التفضيلية الموقعة في عام 2008 بين ميركوسور والاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي.

بالنسبة لكندا تعمل على إعطاء ديناميكية لدبلوماسيتها الاقتصادية بما يخدم علاقاتها بشكل ثنائي او متعدد، فهي عضو في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى (G7) .

في عام 1993 استحدثت وزارة الخارجية وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية (DFAIT) والتي أعيدت تسميتها في 2013 إدارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية (DFATD) ، ثم في نوفمبر 2015 الشؤون العالمية بكندا بواسطة حكومة جاستن ترودو، كندا كذلك نشطة للغاية في الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف سواء في مجال مساعدات التنمية أو في التجارة، ضمن مجموعة الثماني التي تتمتع بوصول

تفضيلي إلى السوق الأمريكية (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا-ديسمبر 1992) ومؤخراً إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تم التصديق على اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي-الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA) في أكتوبر 2016 ووافق عليها البرلمان الأوروبي في فيفري 2017.

3-الدبلوماسية الثقافية

تعتبر الدبلوماسية الثقافية أحد قطاعات السياسة الخارجية، تسعى هذه الدبلوماسية جاهدة لتصدير بيانات للثقافة الوطنية وتعزيز التفاعلات مع البلدان الأخرى في الساحة الثقافية في إطار السياسة الخارجية. نظراً لأن السياسة الخارجية يتم صياغتها من قبل دولة تسعى للدفاع عن مصالحها الخاصة في الساحة الدولية، فليس من المستغرب أن يتم التعامل مع القطاع الثقافي من خلال اتفاقيات التعاون الثقافي الموقعة بين ممثلي البلدين للقيام بعملية مشتركة تتمتع بموافقة متبادلة، مثلاً تعقد فرنسا وألمانيا "قمم ثقافية" حيث يتم تسوية المشاكل وتنظيم الأعمال المشتركة، في هذا الإطار قد يتم أيضاً اتخاذ الإجراءات مثل إنشاء متحف اللوفر أبو ظبي الناشئ عن اتفاقية حكومية دولية تم توقيعها في 6 مارس 2007 بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة.

لكن تعريف الدبلوماسية الثقافية المرتبط بالمفهوم التقليدي لنتائج تصرف الدولة له حدوده تتمثل في التالي:

-أولاً: من الناحية العملية لا تظهر الدول دائماً بشكل مرئي أو رسمي.

-ثانياً: تتضمن الدبلوماسية الثقافية بشكل متزايد العمل التعاوني حيث تعتمد الدولة على قوى أخرى يتم تسليط الضوء عليها.

ترتبط الدبلوماسية الثقافية بما أسماه جوزيف ناي القوة الناعمة أي السعي وراء القوة (أو التأثير) من خلال وسائل أخرى غير القوة العسكرية أو القوة الصلبة، فالدبلوماسية الثقافية هي سلاح مفضل من وجهة نظر زيادة قوة الجذب والتأثير، فالسياسة الثقافية الخارجية موجهة للجمهور الأجنبي الذي يسعى جاهداً لكسبه والتأثير فيه من خلال وسائل مختلفة، قد تقع هذه الوسائل ضمن نطاق الدبلوماسية الثنائية ولكن بشكل متزايد ضمن المهمة المتعددة الأطراف للمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو.

المثال الأكثر كلاسيكية عن الدبلوماسية الثقافية هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية التي تم تزويدها خلال فترة القطبين (1947-1991) بنظام دبلوماسي شديد المركزية أشرف على كيفية إجراء المفاوضات الرسمية في الساحة الثقافية، على سبيل المثال في حقبة ما بعد ستالين (1953-1991) أقامت الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية علاقات ثقافية مع فرنسا من خلال لجان مشتركة نظمت بعناية عدد حاملي المنح والبعثات التي تشكل التبادل الثقافي والفني، ففي بعض البلدان تم فرض شبكات من المنظمات الثقافية على هذا النظام الدبلوماسي بغرض تنظيم اجتماعات ودورات وندوات مصممة للجمهور في البلد المضيف، بعد وقت قصير من إنشائه أنشأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

أيضاً -جمعية للعلاقات الثقافية مع الدول الأجنبية التي قلدتها فيما بعد دول حلف وارسو حيث كانت العواصم الأوروبية مليئة بالمعاهد الثقافية والمكتبات مثل GDR Cultural معهد بوليفارد سان جيرمان في باريس.

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وخاصة في عهد بوتين الذي تم تنصيبه في عام 2000 أيدت روسيا هذه الممارسات العلاقات الثقافية ودعاية الدولة، حيث تشهد على ذلك قنوات التلفزيون الروسية (روسيا اليوم) أو تلك التي لها ولاء روسي (سبوتنيك تي في) ومواقع الإنترنت والنشطاء المؤيدون لنظريات الكرملين، لدرجة أن الجدل ظهر في الديمقراطيات الغربية حولها وتأثيرها على العمليات الانتخابية الرئيسية.

كذلك الصين اعتمدت على نظامها الفعال وشبكتهما الدبلوماسية (ثاني شبكة دبلوماسية في العالم من حيث السفارات الثنائية) في تطوير دبلوماسية ثقافية مستهدفة تسيطر عليها الدولة أيضاً وتؤيد نظرياتها، منذ عام 2004 عملت على إنشاء معاهد كونفوشيوس التي غالباً ما يُنظر إليها على أنها تابعة مباشرة من السلطات السياسية الموجودة، يديرها Hanban في بكين (المكتب الوطني لتدريس اللغة الصينية كلغة أجنبية) الذي يمول المعاهد وينسق أنشطتها من قبل وزارة التعليم بجمهورية الصين الشعبية.

حيث في عام 2010 كان هناك 316 معهداً في 94 دولة تطور المعاهد شركات غير ربحية مع الجامعات والمؤسسات الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يكون مثيراً للجدل لأن العديد من الجامعات الغربية رفضت الانخراط في منظمة يُنظر إليها على أنها منبثقة من الحزب الشيوعي الصيني .

فرنسا تعتبر الدولة التي تدير سياستها الثقافية الخارجية من خلال هياكل حكومية وإدارية محددة وتخصص لها جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة، حيث يوجد نظام حكومي للسياسة الثقافية الخارجية منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث يعود هذا الإرث إلى فرانسيس الأول عام 1536 مما منحه الحق والواجب في حماية تجاره ورجال الدين والمسيحيين في الشرق الأدنى، فمنذ عام 1840 وفرت وزارة الخارجية رحلات مجانية للقوارب لتعليم الإرساليات، بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات الثقافية الثنائية الرسمية الأولى في ذلك الوقت من قبل الدبلوماسيين الفرنسيين، مع تأسيس التحالف الفرنسي وهو عبارة عن شبكة عمل للجان المحلية الخاصة في الخارج منسقة في باريس ومكرسة لتعليم اللغة الفرنسية ونشر الثقافة الفرنسية، في عام 1883 من قبل العديد من الشخصيات الإدارية والسياسية والأكاديمية (بدعم من وزارة الخارجية) تم إنشاء هيكل إداري محدد في أوائل القرن العشرين وتزويده بأموال عامة ومخصص لتطوير وإدارة المؤسسات الثقافية الفرنسية في الخارج، توسعت بين الحربين عندما تم إنشاء "قسم الأشغال" للإشراف على الشؤون الثقافية في وزارة الخارجية ومع تأسيس الاتحاد الفرنسي للتطوير والتبادل الفني في الخارج، بالموازاة تم إنشاء أعداد متزايدة من المعاهد الثقافية الفرنسية في البلدان الأجنبية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية ازدادت اليد المهيمنة للدولة في العمل الثقافي في الخارج، حيث تم إنشاء إدارة الشؤون الثقافية في عام 1945 لإظهار أهمية الفكر الفرنسي حيث استمر نطاقه في التوسع، وتعتبر فرنسا الدولة الوحيدة التي تجمع بين مجموعة واسعة جداً من مجالات التدخل تحت إشراف

وزارة الشؤون الخارجية، ففي عام 1967 توسع قسم العلاقات الثقافية إلى العلاقات الثقافية والعلمية والتقنية، وكان مسؤول عن تعزيز وتدريب اللغة الفرنسية في الخارج، التبادلات الفنية، التعاون العلمي والتقني وجزء كبير من مساعدات التنمية والإعلام المرئي والمسموع في الخارج حيث تم تخصيص أموال كبيرة لهذا الغرض.

بدأ المستشارون الثقافيون بالظهور في السفارات في عام 1949 وقد نمت الشبكة الفرنسية القائمة منذ فترة طويلة، لتصبح واحدة من أكبر الشبكات في العالم، مثلًا في عام 1996 شملت 300 مدرسة ثانوية و 132 مركزًا ومعهدًا ثقافيًا، 25 معهدًا بحثيًا، 200 مهمة حفر أثرية وقوة عاملة مكونة من 9000 فرنسي و 15000 عامل محلي، لكن هذا النظام تعرض لانتقادات داخل المؤسسة نفسها، حيث اعتبرت العديد من التقارير أنه بحاجة إلى التحديث والتبسيط. تم إلقاء اللوم على الطبيعة البالية لأساليب تعلم اللغة الفرنسية والبرمجة في المعاهد الثقافية وكذلك حروب النفوذ بين التحالفات الفرنسية والمعاهد الثقافية.

-المراجع المعتمدة في المحاضرة-

- Alice Pannier, Bilateral Relations. in: Thierry Balzacq, Frédéric Charillon and Frédéric Ramel, **Global Diplomacy: An Introduction to Theory and Practice**. Translated by William Snow, Palgrave Macmillan, 2020. p19-34.
- Franck Petiteville and Delphine Placidi-Frot, Multilateral Diplomacy. in: Thierry Balzacq, Frédéric Charillon and Frédéric Ramel, **Global Diplomacy: An Introduction to Theory and Practice**. Translated by William Snow, Palgrave Macmillan, 2020. p35-49.
- Marie-Christine Kessler, Cultural Diplomacy. in: Thierry Balzacq, Frédéric Charillon and Frédéric Ramel, **Global Diplomacy: An Introduction to Theory and Practice**. Translated by William Snow, Palgrave Macmillan, 2020. p218, 219, 220
- Laurence Badel , Economic and Corporate Diplomacy. in: Thierry Balzacq, Frédéric Charillon and Frédéric Ramel, **Global Diplomacy: An Introduction to Theory and Practice**. Translated by William Snow, Palgrave Macmillan, 2020. p228, 229, 230, 231.